انباء عن وثيقة تتضمن افقاً زمنياً لسحب القوات

الدباغ: الاتفاقية طويلة الامد فكرة لم تعد مطروحة

قوات امريكية

بغداد / المدى والوكالات

جاء تخلي الولايات المتحدة والعراق عن جهود التوصل الى اتفاق بشأن الوجود العسكري قبل نهاية رئاسة جورج بوش بعد محاولات من قبل العراق لم تسمح بوجود طويل الامد للقوات الاميركية فيه. وهوما اثار العديد من ردود الافعال بين القوى السياسية العراقية.

اوردت ذلك صحيفة واشنطن بوست في تقرير نشرته استند الى ما ذكره مصدر رسمي رفيع المستوى. وتقول الصحيفة ان القرار يعني ان الاتفاق الامني مع العراق سيترك للادارة الامريكية المقبلة. وبدلا من اتفاق شامل لوضع القوات كان من المفترض التوصل اليه نهاية الشهر الجاري، يعمل المفاوضون على التوصل الى "وثيقة" انتقالية تغطي شرعية العمليات الامريكية في العراق ما بعد انتهاء تفويض الامم المتحدة نهاية العام الجاري.

وذكرت الصحيفة ان فشل المفاوضات حول الاتفاق الامني الشامل يعود الى رفض العراقيين للشروط الامريكية الى جانب تعقيدات بتفصيلات المهام في الاتفاق الشامل.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول امريكي قريب من المفاوضات انه على رغم تكرار رفض الرئيس بوش لفكرة جدول زمني لسحب القوات فان المفاوضين "يتحدثون عن مواعيد" لسحب القوات. واضاف المسؤول ان كل القادة السياسيين العراقيين "يقولون لنا الشئ نفسه: يريد العراقيون ان يعرفوا لماذا ستوجد القوات الاجنبية هنا".

وذكرت الصحيفة انه بخلاف اتفاقات وضع القوات كالتي مع كوريا الجنوبية واليابان حيث توجد قوات امريكية كبيرة منذ عقود، فان الوثيقة التي تبحث الان مع العراق ستغطي عام ٢٠٠٩ فقط.

ويتوقع المفاوضون ان تتضمن الوثيقة "افقا زمنيا" مع اهداف محددة لسحب القوات الامريكية من بغداد ومدن اخرى ومنشات مثل قصر صدام الذي يضم الان السفارة الامريكية في بغداد.

الى ذلك أكد المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ أن فكرة الاتفاقية طويلة الأمد لم تعد مطروحة للنقاش في المفاوضات الجارية الآن بين الجانبين العراقي والأميركي، مشيرا إلى أن الخيار رسا على التفاوض على مذكرة تفاهم قصيرة الامد.

وأشار الدباغ في تصريحات صحفية إلى التزام العراق بالدستور في عدم السماح للقوات الأجنبية باستخدام الأراضي العراقية منطلقا للقيام بعمليات عسكرية ضد دول الجوار، لافتاً الانظار إلى رفض الحكومة العراقية لأي تدخل من دول الجوار بشأن الاتفاقية. وشدد الدباغ على أن لا وجود لأي سقف زمني للانتهاء من المفاوضات بين وفدي الحكومتين العراقية والأميركية.

وفيما ذكر عضو تيار الإصلاح فالح الفياض إن مسار المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة بشأن الاتفاقية طويلة الأمد بدأ يأخذ منحى آخر. واستبعد الفياض أن تفضي مواقف المسؤولين العراقيين الأخيرة الى تعقيدات في العلاقة بين بغداد وواشنطن .

من جهته اكد موفق الربيعي أن القوات العراقية تنفذ ٧٥ ٪ من العمليات العسكرية الجارية في العراق . وانها ستتمكن خلال وقت قصير جدا من الاعتماد على قدراتها الذاتية، الأمر الذي لا يتطلب وجود قوات أجنبية على الأراضي العراقية.

وأضاف مستشار الامن القومي في تصريحات صحفية أن القوات العراقية تدير أكثر من خمسة وسبعين في المائة من العمليات العسكرية المنفذة في مختلف مناطق العراق في الوقت الراهن.

وفي السياق نفسه أعلن القائد العام للقوات البريطانية المارشال جاك ستيراب أن بلاده تخطط لإجراء تقليص كبير في عديد قواتها في العراق خلال العام المقبل. وأوضح ستيراب في مقابلة مع قناة الـ BBC أن بريطانيا ستسحب جنودها المرابطين في العراق للمساعدة في تخفيف الضغوط التي يعاني منها الجيش البريطاني الذي انتشر في أفغانستان والعراق. وتابع ستيراب أن الجيش البريطاني لا يملك القدرة على إبقاء جنوده منتشرين في هاتين الجبهتين لمدة أطول، مشيرا إلى أن أعمال العنف المستمرة في البصرة، وما وصفها بتعقيدات في تدريبات الجنود العراقيين أدت إلى تأخير عمليات الانسحاب التي كان مخططا لها في السابق.

ومن المقرر أن يتحدث رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون أمام المشرعين البريطانيين في غضون الأسبوعين المقبلين لتوضيح الخطط المستقبلية في العراق، لكن مكتب براون أصر على أن البيان لا يتضمن أي جدول زمني لانسحاب القوات من العراق.

إلا أن صحيفة سانداي تايمز البريطانية نقلت عن مصدر في وزارة الدفاع البريطانية لم تكشف عن اسمه، أن بريطانيا تخطط لسحب غالبية قواتها من العراق بحلول منتصف عام ٢٠٠٩, واشار الى استبعاده سحب قوات بريطانية قبيل تولي الرئيس الأمريكي الجديد السلطة في مطلع العام المقبل. وذكرت أن قراراً متوقعاً في هذا الصدد "في النصف الأول من عام ٢٠٠٩,"

ويشار الى أن القوات البريطانية المتبقية، ويتجاوز عددها ألفي جندي، تتمركز في قاعدة عسكرية في مدينة البصرة.

في مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز

اوباما: هذه خطتي بشأن العراق

ترجمة / عمار كاظم محمد

أن الدعوة التي وجهها السيد رئيس الوزراء نوري كامل المالكي بوضع جدول زمني لأنسحاب القوات الامريكية من العراق يمثل فرصة هائلة. ويجب علينا ان نغتنم هذه الفرصة لبدء اعادة انتشار مرحلية للقوات المقاتلة وهو ما دعوت اليه منذ مدة طويلة .

أن هذا الامر مطلوب للنجاح على المدى البعيد في العراق وللمصالح الامنية للولايات المتحدة الامريكية.

ان الخلافات على العراق في هذه الحملة عميقة وعلى خلاف السيناتور جون ماكين كنت قد عارضت الحرب على العراق حتى قبل ان تبدأ وسوف انهيها بصفتي رئيساً واعتقد انه كان من الخطأ الفادح السماح لأنفسنا ان نصرف انتباهنا عن المعركة ضد القاعدة والطالبان بغزو بلاد لم تكن تشكل اي تهديد وشيك وليس لها علاقة باحداث ١١ / ٩ .

منذ ذلك الحين فقدنا ٤٠٠٠ امريكي ماتوا وصرفنا مايقارب (١) تريليون دولار ، جيشنا الآن مرهق وكل تهديد نواجهه سواء كان من افغانستان الى القاعدة الى ايران يزداد كل يوم.

حينما اعلن الرئيس بوش عن ستراتيجية الاندفاع منذ ١٨ شهرا قامت قواتنا بشكل بطولي بخفض مستوى العنف حيث حمت الوسائل الجديدة الشعب العراقي ورفضت القبائل السنية تنظيم القاعدة مما ادى الى اضعافه بشكل كبير لكن العوامل نفسها التي قادتني الى معارضة ذلك الاندفاع مازالت قائمة حيث ازداد اجهاد قواتنا وتدهور الوضع في افغانستان وصرفنا ٢٠٠ مليون دولار اضافية لميزانية العراق.

ان القادة العراقيين قد فشلوا في استثمار عشرات ملايين الدولارات من عائدات النفط في اعادة اعمار بلادهم ولم يبلغوا التوافق السياسي الذي كان الغرض المنصوص من وراء ستراتيجية الاندفاع لكن الاخبار الجيدة هي ان القادة السياسيين في العراق يريدون تحمل مسؤولية بلادهم من خلال التفاوض على وضع جدول زمني لأنسحاب القوات الامريكية في حين يقدر اللفتنانت جيمس دوبك المكلف بتدريب قوات الامن العراقية ان الجيش والشرطة العراقيتين قادردتان على تحمل مسؤوليتهمتا الامنية في عام ٢٠٠٩ .

نستطيع نحن من خلال اعادة انتشار قواتنا الضغط على العراقيين كي يتوصلوا الى تسوية سياسية شاملة وتحقيق تقدم ناجح في تحمل العراقيين مسؤولية امن بلادهم واستقراره بدلا من استغلال اللحظة وتشجيع العراقيين على التصعيد من جديد. ان ادارة الرئيس بوش والجنرال ماكين يرفضان اعتناق هذه الفكرة على الرغم من تعهدهم المسبق باحترام ارادة الحكومة العراقية ذات السيادة حيث يعدان وضع اي جدول زمني لأنسحاب القوات الامريكية من العراق بمثابة استسلام على الرغم من انها ستتحول الى حكومة عراقية ذات سيادة.

ان هذه ليست ستراتيجية للنجاح —انما ستراتيجية للبقاء وتسيير الامور خلافا لأرادة الشعب العراقي والشعب الامريكي ومصالح الولايات المتحدة الأمنية ولذلك ففي اول يوم لي في منصبي ساعطي للجيش مهمة جديدة هي انهاء هذه الحرب.

لقد قلت مرات عديدة علينا ان نكون حذرين في خروجنا من العراق بمستوى ما كنا غير مكترثين بدخولنا اليه . علينا ان نعيد نشر قواتنا المقاتلة بنحو آمن وفي مستوى يحقق انسحابها في ١٦ شهرا وهذا يعني انه في صيف عام ٢٠١٠ بعد عامين من الآن واكثر من سبع سنوات على بدء الحرب وبعد اعادة الانتشار هذه ستبقى في العراق قوة تؤدي مهاما محددة مثل ملاحقة بقايا القاعدة في بلاد الرافدين وحماية افراد الخدمة الامريكية بينما يحقق العراقيون تقدما سياسيا تعنى قواتنا بتدريب قوات الامن العراقية ولن يكون ذلك انسحابا متعجلا .

ان تنفيذ هذه الستراتيجية ستجنبنا الحاجة الى ترتيبات تكتيكية وكما ذكرت سابقا ساعمد الى التشاور مع القادة الموجودين على الارض والحكومة العراقية لضمان اعادة نشر امن قواتنا وحماية مصالحنا وسنسحبها من المناطق الآمنة اولا وبعدها من المناطق غير المستقرة وسنود اتباع الدبلوماسية مع بلدان المنطقة كلها بشأن العراق ونتعهد بمنح بليوني دولار اضافيين للجهد الدولي لدعم اللاجئين العراقيين.

ان العراق ليس جبهة مركزية في الحرب على الارهاب ولم يكن كذلك ابدا وكما اشار مؤخرا الادميرال مايك مولن رئيس هيئة الاركان المشتركة قائلا " لن تتوفر لنا موارد كافية لأنهاء عملنا في افغانستان مالم نخفض سقف التزاماتنا في العراق "

ان الوقت قد حان الآن لأنهاء هذه الحرب.

في ذكراها الخمسين

ثورة ١٤ تموز برنامج للعديد من التيارات السياسية الحالية

احتفال بمناسبة ثورة ١٤ تموز

بغداد/ وكالات

أجمع محللون وسياسيون عراقيون على أن الطروحات السياسية التي جاءت بها ثورة ١٤ تموز يوليو ١٩٥٨ التي صادفت ذكراها الخمسون امس الثلاثاء أصبحت أجندة لأغلب الأحزاب والتيارات السياسية في الواقع السياسي للعراق وإن اختلفت في مواقفها الوطنية.

وقال النائب عن القائمة العراقية عزت الشابندر في تصريحات صحفية إن "التطور السياسي الحاصل الآن داخل العراق أو في المنطقة لن يكون امتدادا للحركة السياسية الوطنية التي كان يقودها عبد الكريم قاسم في ذلك الوقت".

وأوضح أن "الفكر الوطني لعبد الكريم قاسم أكد على ضرورة طرد النفوذ الأجنبي من الساحة آنذاك، وعلى تعزيز سيادة العراق"، بالرغم من أن "هناك تراجعا في كثير من مواقف الفكر الوطني حاليا"، مع وجود أطراف سياسية عديدة "تحمل راية المشروع الوطني لثورة ١٤ تموز وأهدافها وأفكارها".

وتحركت مجموعة من القطعات العسكرية في فجر الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بقيادة العقيد الركن عبد السلام عارف والعميد عبد الكريم قاسم ومجموعة من الضباط، وقامت بالسيطرة على دار الإذاعة العراقية في بغداد ووزارة الدفاع والقصور الملكية، وأعلنت من دار الإذاعة البيان الأول، الذي وجه إلى الشعب العراقي، معلناً سقوط النظام الملكي الذي كان يقوده الملك فيصل الثاني والوصي على العرش عبد الإله بن علي الهاشمي ونوري سعيد باشا، وقيام النظام الجمهوري في العراق.

وكان عبد الكريم قاسم (١٩١٤ - ١٩٦٣) رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع في العراق من الـ١٤ تموز ١٩٥٨ ولغاية الـ٩ من شباط ١٩٦٣ إذ أصبح أول حاكم عراقي بعد الحكم الملكي.

وكان قاسم عضوا في تنظيم الضباط الوطنيين، وقد رشح عام ١٩٥٧ رئيسا للجنة العليا للتنظيم الذي أسسه العميد رفعت الحاج سري عام ١٩٤٩، وساهم مع قادة التنظيم بالتخطيط لحركة أوثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي قام بتنفيذها زميله في التنظيم عبد السلام محمد عارف والتي أنهت الحكم الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية.

وحدثت إبان حكم قاسم مجموعة من الاضطرابات الداخلية جعلت سنوات حكمه غير مستقرة على الصعيد الداخلي، وكانت آخر الحركات المعارضة ضد حكمه حركة ٨ شباط ١٩٦٣ التي قام بها حزب البعث بالتعاون مع التيار القومي، وانتهت بإعدامه وإعلان عبد السلام عارف رئيسا لجمهورية العراق.من جهته، رأى النائب عن التحالف الكردستاني نوزاد صالح أن "أغلب الأحزاب والتيارات السياسية حاليا تتبنى أفكار ثورة ١٤ تموز التقدمية"، فالكثير منها "يرفع شعارات الحكومة الانتقالية والديمقراطية والتعددية، وحق تشكيل الأحزاب، وإجراء انتخابات برلمانية وحكومة دستورية، وانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية".

ووصف صالح في تصريحات صحفية دستور الثورة المؤقت بأنه "انجاز كبير" لكونه "أعلن قانون الإصلاح الزراعي، ونص على منح إجازات لتشكيل الأحزاب السياسية، فكان الحزب الديمقراطي الموحد أول حزب كردي يتمتع بالإجازة الرسمية".

وعن النظر إلى ثورة ١٤ تموز بعيون كردية، قال صالح إن "الأكراد رحبوا بثورة ١٤ تموز"، لأن السلطة الجديدة آنذاك "أعلنت أنها ستعطي الأكراد حقوقهم كافة "، كما قدم "الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق، التهاني لعبد الكريم قاسم بنجاح الثورة".

وتابع بالقول إن "المادة الثالثة من الدستور المؤقت الذي صدر بعد الثورة بأسابيع نص على أن العراق شراكة بين العرب والأكراد، وهي المرة الأولى التي تعترف فيها حكومة عراقية رسمية بأن الأكراد شركاء مع العرب في الوطن العراقي".

أما الأكاديمي هاشم حسن، فاعتبر أن "التاريخ يعيد نفسه في وجه التشابه بين التحول السياسي الذي حدث عام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وبين التحول السياسي الذي يجري الآن في العراق".

وبين أستاذ الإعلام في جامعة بغداد أن "الظروف التي أدت إلى إندلاع الثورة ولدت بتوافقات سياسية بين كل القوى اليسارية والقومية التي ائتلفت في جبهة الاتحاد الوطني من اجل إسقاط النظام الملكي".

وأشار حسن إلى أن "المحيط العربي لم يتقبل الثورة لأسباب شخصية وعائلية تتعلق ببعض أنظمة الدول العربية، وأخرى تتعلق بالمد القومي المتمثل بجمال عبد الناصر"، إذ أسهمت "صفقات السلاح، التي أرسلت إلى مدينة الموصل تحت غطاء القومية، في جزر الثورة بفكر وسلاح مزيف مما أدى إلى حدوث مجزرة قصر الرحاب الشهيرة".

وخلص الى القول "كانت العلامة المميزة في هذه الثورة انها اقتربت من طموحات الشعب من الكادحين والفقراء وتصدت إلى المشكلات الاقتصادية مثل نقص الخدمات، وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وقامت بإنشاء أول خط سريع، إضافة إلى حل مشكلة الفيضانات التي تجتاح بغداد".

وكان دستور العراق المؤقت الذي أعقب ثورة تموز، غير معالم العراق بشكل جذري من نظام قبلي إلى نظام معاصر، إذ أعطى حرية تشكيل الأحزاب والممارسات السياسية، وقضى على نفوذ الإقطاع، وجرت إصلاحات جذرية مثل سن قانون الإصلاح الزراعي، والقيام بحملات كبيرة في قطاع التعليم والصحة، وبناء الأحياء السكنية للفلاحين والكسبة.

بعد اقرار اسلوب امني جديد في التصدي للنشاطات الخارجة عن القانون

مدير عمليات الداخلية: تراجع العنف في ١٢ محافظة فسح الطريق لاعمارها

بغداد / المدى

اكد المتحدث باسم وزارة الداخلية ان ملف العملية الخاص بمدينة ديالى سلم الى رئيس الوزراء للبت فيه . والبدء بالعمليات بعد وضع الخطط والمستلزمات الضرورية التي تمكن القوات الامنية تنفيذ واجباتها .

وقال اللواء عبد الكريم خلف في تصريح لـ (المدى) ان قيادة العمليات في بغداد قررت بالتشاور مع رئيس الوزراء نوري المالكي وضع لواء من الشرطة الوطنية الاتحادية في كل محافظة من محافظات البلاد يأتمر بأوامر تناط به من قبل الحكومة المركزية حصرا. مشيرا إلى أن هذه الألوية لن تمتثل لأوامر أي مسؤول في المحافظة، وأنها ستكلف بالتصدي لخطر الإرهاب الذي قد يهدد أمن المحافظات التي توجد فيها. وأفاد خلف أن رئيس الوزراء اتخذ قراره بهذا الشأن "بعد التشاور مع قيادة عمليات بغداد". وأوضح إن المالكي "قرر اعتماد اسلوب أمني جديد في التصدي للنشاطات الخارجة عن القانون في عموم البلاد".

واشار خلف خلال مؤتمر صحفي عقده في بغداد امس الاول ، إن "العمليات الأمنية التي نفذتها القوات العراقية مؤخرا، هيأت الأرضية الملائمة للبدء بعمليات إعادة البناء والاعمار في ١٢ محافظة عراقية"، عازيا السبب إلى تراجع "معدلات العنف والجريمة في هذه المحافظات إلى معدلات طبيعية". ومبينا ان رئيس الوزراء نوري المالكي، قرر اعتماد اسلوب أمني جديد في التصدي للمسلحين، ساهم في تخفيض مستوى العنف في البلاد.

وأضاف أن هذه المحافظات "تحظى باستقرار أمني كبير وقد أصبحت الآن جاهزة لتنفيذ المشاريع التنموية". لكنه قال إن معدل الجريمة "بقي مرتفعا في أربع محافظات هي بغداد والموصل وكركوك وديالى". مشيرا إلى أن محافظة ديالى تشهد "ارتفاعا كبيرا في معدلات الجريمة المنظمة وغير المنظمة، سواء على مستوى تنظيم (القاعدة) أو العصابات الإجرامية الأخرى".

وبشأن عملية (صولة الفرسان) التي نفذتها القوات الأمنية في البصرة، قال خلف إنها "أسفرت عن قتل المئات وإلقاء القبض على ٧٠٠ شخص من المطلوبين والمشتبه بهم". وكشف أن القوات الأمنية العراقية "واجهت قوة مسلحة كبيرة كانت تفوق قوة الجهات الأمنية المشاركة في العملية"، مشيراً إلى أن القوات الأمنية "تمكنت مع ذلك من فرض سيطرتها على معظم مناطق البصرة بعد قتل المطلوبين من المسلحين أو اعتقالهم". وأفاد: أن أولوية تنفيذ العمليات العسكرية أعطيت للبصرة "بسبب كونها محافظة حدودية مع ثلاث دول، هي الكويت والسعودية وإيران". مضيفا "بالطبع فإن القرار أتخذ من قبل الحكومة العراقية، نظرا لموقع البصرة الاقتصادي المهم، ولكونها منفذ العراق البحري الوحيد". يذكر أن القوات الأمنية نفذت عملية (صولة الفرسان) في البصرة في الأسبوع الأخير من شهر آذار الماضي.

وبشأن مجمل العمليات في ميسان، قال خلف إن عمليات (بشائر السلام) في ميسان "لم تشهد مواجهات مسلحة تذكر". مؤكدا أن "٦١٤ شخصا سلموا أنفسهم خلال مدة العفو التي منحها رئيس الوزراء للمسلحين في ميسان". واستطرد خلف قائلا "إن حصيلة عمليات القوات الأمنية في ميسان، كانت اعتقال ٣٤٠ من المطلوبين، وضبط كميات من الأجهزة والمعدات العسكرية ومصادرة ١٨٠ عجلة". لكنه استدرك أن ميسان "تعاني نقصاً كبيراً في الخدمات فضلا عن البطالة". واضاف خلف "من هنا، جاء قرار المالكي بإعادة تشغيل خمسة مصانع في المحافظة لاستقطاب أكثر من ٣٥ ألف عامل وتخصيص خمسة آلاف فرصة عمل وعشرة آلاف درجة وظيفية".

مشيرا إلى أن المصانع الخمسة التي تقرر إعادة تشغيلها، هي "البيبسي وقصب السكر والبلاستك والزيوت والورق".

وكانت القوات الامنية قد نفذت عملية (بشائر السلام) في ميسان، فجر يوم الخميس ١٩ حزيران يوليو الماضي.

اعلان طلب وظائف

شركة اعلانية بحاجة للاختصاصات المبينة تفاصيلها ادناه على ان يكون المتقدم للوظيفة من ذوي الخبرة والاختصاص والراتب حسب الكفاءة.. وترسل طلبات التعيين مرفقة بالسيرة الذاتية على الايميل التالي: e3lanaaat17@yahoo.com

الاختصاصات
١-مدير حسابات
٢-مدير تسويق
٣-محاسب
٤-مشرفو عمل
٥-عمال
٦-حداد
للاستفسار الاتصال على ٠٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩